عليه فقوله عنده لاحاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدا بل
هو مفعول ولامعني له ان رجع الضمير للمبتدا اعني ها والحامل له علي
ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول
الخ فقوله فانه لا اثر للعطف فيه اي علي الجملة الصغري يعني انه لا يصح
العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية علي الجملة المعطوفة
وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع علي العطف علي
مجموع الجملة الاسمية بنا علي خبريتها او جعل العطف من عطف الانشا
ويجوز النصب علي العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب لتقاطعهما
فقوله يمنعان النصب اي بنا علي ان العطف علي الصغري لعدم الرابط
كما في الشرح فلا ينافي عزو المصرح لتسهيله الي الاخفش ومن
وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبني علي ان العطف علي الكبري
لفوات التناسب في النصب ح فاعرفه فقوله يجيزونه اي مع كون
العطف علي الصغري كما صرح به الدماميني وسم قال الاسقاطي فيكون
مستثني مما يحتاج الي الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان
هذا المذهب الثاني ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور
ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القرا علي
نصب والسما رفعها وهي معطوفة علي يسجدان من والنجم والشجر
يسجدان وليس فيهما ضمير يعود علي النجم والشجر اه ووجه الاستثنا
انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل اه كلام الاسقاطي
واقره شيخنا وغيره فعلم ان الخلاف معنوي لا لفظي وان بنا هو علي
البعض الجواز من القول الثاني علي ان العطف علي الكبري وان قال
الشارح فيكون الخلف لفظيا مصادم للمنقول وعزوه الي التوضيح
ان الخلف لفظي نقول باطل بل قول المصرح عقب مذهب الاخفش

وا

والسيرافي وهو المختار ويدل علي انه معنوي ظهور ان قوله تفريعا
علي ما ذكره مما هو نصه فلا حاجة الي استثنا مثل ذلك من اشتراط
وجود الرابط ولا الي بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبني علي
باطل نعوذ بالله من التساهل فقوله وقال هشام هذا القول
اخص من قول الفارسي ومن بعده لشموله تقديم العطف بغير الفا
والواو كثم فقوله الواو كالفا رد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات
ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف
ان كونها للجمع في المفردات فقط احد قولين فقوله وهو ما
يقتضيه كلام الناظم اي حيث اطلق في المعطوف بل اطلاقه قد
يقتضي ~~كلام الناظم~~ ان ثم كالفا فقوله لشبه العاطف وهو حتى
ولكن وبل الاتي ابتدائيات فقوله في هذا اي في جواز الامرين في
السوال اذ اسبقه جملة ذات وجهين ولا يتاتى لصحة النصب
هنا اشتراط الهمزة والفا اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الي الرابط
فقوله ايضا اي كما في المواضع الثلاث من مواضع اختيار النصب
فقوله وشبه الفعل اي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم
ينصبه فالرفع ارجح فتقول مثلا هذا قايم الاب وعمرو يكرمه
هو ارجح من قولك هذا قايم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا
الوصف للفعل غير تامة فقوله برفع عمرو ونصبه الخ في تساويه
الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لانه اذا نصب عمرو افاد الكلام
ان عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع افاد انه فاعل الاكرام الا ان التزم
المصرح بان الخبر علي تقدير مضاف هو له وقيل هذا ضارب زيدا وعمرو يكرمه
هو فقد عدم الابراز كما في عبارة الشرح لا يتحد معني الرفع والنصب
حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده

Copyright © King Saud University